النهار

الأربعاء 23 حزيران 2010 - السنة 77 - العدد 24082

القمة المصرفية العربية - الدولية :
تعزيز إصلاح القطاع والتشريعات المالية

اختتمت القمة المصرفية العربية - الدولية 2010 التي انعقدت في اسطنبول أعمالها يومي 17 الجاري و18 منه بعنوان "من الأزمة الى الإستقرار المالي" في رعاية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ومشاركة جمعية المصارف التركية وهيئة الرقابة على المصارف التركية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ونظمها اتحاد المصارف العربية.

وكان رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف افتتح أعمال القمة بكلمة عرض فيها العلاقات العربية - التركية "التي شهدت تطوّراً سريعاً وملحوظاً على مدى الأعوام السابقة وخصوصاً على المستويين الاقتصادي والمالي". وشدّد على امكانات المصارف العربية في تنشيط الاستثمارات المحلية والإقليمية وهي التي تدير أكثر من 2,26 تريليوني دولار بشكل أصول.

وناقش رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، موقف تركيا الداعم لتعزيز العلاقات الجيدة والتعاون مع العالم العربي. وتطرّق الى الأزمة الأوروبية وعرض الدروس المستخلصة منها، لافتاً إلى قدرة المصارف اللبنانية على الصمود في الإضطرابات المالية الدولية، "ويعود الفضل في ذلك إلى الإطار التنظيمي السليم والصلب الذي وضعه مصرف لبنان."

وتطرقت الجلسة الأولى الى قضية التعاون بين تركيا ولبنان من أجل مشاريع مالية تنافسية بعنوان "نحو اقتصاد عالمي قوي ومستدام"، وكانت برئاسة نائب حاكم مصرف لبنان محمد البعاصيري. وانعقدت الجلسة الثانية بعنوان" مخططات التنمية ومناهج جذب الاستثمار والسيولة نحو الاسواق." وفي فاعليات اليوم الثاني جلستان، تناولت الاولى "آفاق النمو الاقليمي: وسائل التمويل في المستقبل وتحدياته"، وتحدث فيها نائب حاكم مصرف لبنان سعد عنداري. وناقشت الجلسة الثانية" دور وسائل الاعلام الدولية في التأثير على العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود .وكان بين ابرز المتحدثين فيها المحامي انطوان صفير الذي اقترح إطلاق ورشة قانونية شاملة في أكثر من دولة لانتاج مادة علمية تؤسس لمعاهدة عربية - تركية تجعل وسائل الإعلام أمام واقع التعامل مع الإقتصاد كحقيقة علمية استراتيجية للأمم، إضافة إلى منح جائزة سنوية لوسيلتين إعلاميتين لمساهمتهما في إنهاض الإقتصاد.

ودعت القمة المصرفية في بيان التوصيات الى تأليف فريق عمل لتعزيز إصلاح القطاع المصرفي والتشريعات المالية، وتعزيز التشريعات العربية – التركية، وإنشاء مجلس مخاطر نظامي إقليمي لمنطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي يتمثل دوره بداية بالمراقبة، والدخول إلى المخاطر النظامية، وتسهيل التوصيات السياسية المتعلقة بلجنة بازل .وتمييز الأحداث والشروط السياسية عن تلك الإقتصادية في الأسواق الناشئة، وتطوير الأدوات المضمونة لاسترجاع ثقة المستهلك والمستثمر، والتركيز على وسائل الإعلام في ما يتعلق بالتأثير على العلاقات الإقتصادية العابرة للحدود.
وخلال القمة، كرّم المدير التنفيذي للمجموعة والمدير العام للبنك الأهلي عادل اللبان، بصفته الشخصية المصرفية العربية لعام 2009.